Afro-Asian Journal of Scientific Research (AAJSR)
المجلة الأفروآسيوية للبحث العلمي
E-ISSN: 2959-6505
Volume 4, Issue 4, 2026
Page No: 238-247
Website: https://aajsr.com/index.php/aajsr/index
SJIFactor 2024: 5.028 ISI 2025: 0.915 معامل التأثير العربي (AIF) 2025: 0.76

The role of hotel accounting systems in supporting administrative decisions in Libyan hotels

Khaled Masoud Khalifa[1*], Maryam Rajab Jadir[2]
[1]College of Tourism and Hospitality, Tripoli, Libya
[2]Department of Business Administration and Agricultural Projects, Higher Institute of Agricultural Technology in Ghiran, Tripoli, Libya

دور نظم المحاسبة الفندقية في دعم القرارات الإدارية في الفنادق الليبية

خالد مسعود خليفة[1*]، مريم رجب اجدير[2]
[1]كلية السياحة والضيافة طرابلس، ليبيا
[2]قسم ادارة الاعمال والمشروعات الزراعية، المعهد العالي للتقنية الزراعية بالغيران، طرابلس، ليبيا

*Corresponding author: atlaslogistics0@gmail.com

Received: September 03, 2026 | Accepted: November 08, 2026 | Published: November 22, 2026
Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract:
This study aims to examine and analyze the role of hotel accounting systems in supporting managerial decision-making within Libyan hotels, in light of a complex operational environment characterized by multiple revenue and cost centers. The research problem lies in the limited application of modern accounting systems in Libyan hotels and the lack of integration between financial and operational information, which negatively affects the quality of managerial decisions related to pricing, cost control, and resource allocation. The researcher adopted the descriptive-analytical method based on reviewing previous literature and analyzing a questionnaire distributed to 50 employees representing different departments in 10 Libyan hotels. The results revealed that the implementation level of hotel accounting systems in Libyan hotels remains limited and that weak integration between financial and operational data adversely impacts managerial decision-making efficiency. The findings also indicated that an integrated hotel accounting system effectively enhances decision accuracy regarding pricing and cost management and improves overall financial and administrative performance. The study recommends that Libyan hotels adopt advanced hotel accounting systems supported by modern technology and interdepartmental integration, while also providing continuous training for accounting staff on unified hotel information systems to improve resource management efficiency and strengthen the competitiveness of the Libyan hospitality sector.

Keywords: Hotel Accounting Systems, Managerial Decisions, Libyan Hotels, Cost Management, Pricing, Integration of Financial and Operational Information, Hotel Information Systems.

الملخص:
يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل دور نظم المحاسبة الفندقية في دعم القرارات الإدارية داخل الفنادق الليبية، في ظل بيئة تشغيلية تتسم بالتعقيد وتعدد مراكز الإيرادات والتكاليف. تكمن مشكلة الدراسة في ضعف تطبيق النظم المحاسبية الحديثة في الفنادق الليبية، وغياب التكامل بين المعلومات المالية والتشغيلية، مما يؤدي إلى ضعف جودة القرارات الإدارية المتعلقة بالتسعير، وإدارة التكاليف، وتخصيص الموارد. اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي بالاستناد إلى مراجعة الأدبيات السابقة وتحليل استبيان تم توزيعه على (50) موظفًا يمثلون أقسامًا مختلفة في (10) فنادق عاملة في ليبيا. أظهرت النتائج أن مستوى تطبيق نظم المحاسبة الفندقية في الفنادق الليبية لا يزال محدودًا، وأن ضعف تكامل البيانات المالية

والتشغيلية يؤثر سلبًا على كفاءة اتخاذ القرارات الإدارية. كما تبين أن وجود نظام محاسبي فندقي متكامل يسهم بفاعلية في تحسين دقة القرارات المتعلقة بالتسعير والتحكم في التكاليف، وفي تعزيز كفاءة الأداء المالي والإداري. توصي الدراسة بضرورة تبنّي الفنادق الليبية نظم محاسبة فندقية متطورة تعتمد على التكنولوجيا الحديثة والتكامل بين الأقسام التشغيلية والمالية، وتدريب الكوادر المحاسبية على استخدام نظم المعلومات الفندقية الموحدة، بما يضمن تحقيق كفاءة أعلى في إدارة الموارد وتعزيز القدرة التنافسية للقطاع الفندقي الليبي.

الكلمات المفتاحية: نظم المحاسبة الفندقية، القرارات الإدارية، الفنادق الليبية، إدارة التكاليف، التسعير، التكامل بين المعلومات المالية والتشغيلية، نظم المعلومات الفندقية.

المقدمة:

يشهد القطاع الفندقي في ليبيا تحديات كبيرة في إدارة المعلومات المالية واتخاذ القرارات الإدارية الفعّالة، وذلك في ظل بيئة تشغيلية تتسم بالتعقيد وتعدد مراكز الإيرادات والتكاليف. وتُعد نظم المحاسبة الفندقية من أهم الفروع التطبيقية المتخصصة في علم المحاسبة، إذ تمثل نظامًا متكاملًا لتسجيل وتبويب وتحليل وتفسير العمليات المالية التي تتم داخل المنشآت الفندقية، بما يساعد على توفير بيانات ومعلومات مالية دقيقة تسهم في تحقيق أهداف الإدارة من تخطيط ورقابة وتقييم أداء واتخاذ القرارات الاقتصادية الملائمة.

وتكتسب المحاسبة الفندقية أهميتها من خصوصية النشاط الفندقي الذي يتسم بتعدد مراكز الإيرادات وتنوع المصروفات اليومية وتداخل الأنشطة الخدمية، حيث أن المنتج الفندقي هو خدمة غير ملموسة تُستهلك في لحظة إنتاجها، مما يجعل عملية القياس المحاسبي أكثر تعقيدًا ويستوجب تصميم نظام محاسبي مرن ودقيق يتلاءم مع طبيعة العمل في الفنادق.

وتكمن مشكلة الدراسة في ضعف تطبيق النظم المحاسبية الحديثة في الفنادق الليبية، وغياب التكامل بين المعلومات المالية والتشغيلية، مما يؤدي إلى ضعف جودة القرارات الإدارية المتعلقة بالتسعير، وإدارة التكاليف، وتخصيص الموارد.

وتبرز أهمية هذه الدراسة في إبراز دور نظم المحاسبة الفندقية كأداة استراتيجية في تحسين جودة القرارات الإدارية، وتوفير مرجع علمي يساعد الفنادق الليبية على تبنّي نظم محاسبية أكثر احترافية، وسدّ الفجوة البحثية في الدراسات العربية والليبية تحديدًا حول أثر المحاسبة الفندقية على الإدارة الفعّالة.

لذلك يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل دور نظم المحاسبة الفندقية في دعم القرارات الإدارية داخل الفنادق الليبية، والتعرف على مدى تطبيق هذه النظم، وقياس أثرها في دعم القرارات المتعلقة بالتسعير وإدارة التكاليف، وتحليل التحديات التي تواجه الفنادق الليبية في تطبيق نظم محاسبة فعّالة.

مشكلة الدراسة:

يشهد القطاع الفندقي في ليبيا تحديات كبيرة في إدارة المعلومات المالية واتخاذ القرارات الإدارية الفعّالة، نتيجة لضعف تطبيق نظم المحاسبة الفندقية الحديثة، وغياب التكامل بين المعلومات المالية والتشغيلية، مما يؤثر سلبًا على جودة القرارات المتعلقة بالتسعير، إدارة التكاليف، وتحليل الأداء.

أهمية الدراسة:

1. إبراز دور نظم المحاسبة الفندقية كأداة استراتيجية في تحسين جودة القرارات الإدارية.
2. توفير مرجع علمي يساعد الفنادق الليبية على تبنّي نظم محاسبية أكثر احترافية.
3. سدّ الفجوة البحثية في الدراسات العربية — والليبية تحديدًا — حول أثر المحاسبة الفندقية على الإدارة الفعّالة.

أهداف الدراسة:

1. التعرف على مدى تطبيق نظم المحاسبة الفندقية في الفنادق الليبية.
2. قياس أثر نظم المحاسبة الفندقية في دعم القرارات المتعلقة بالتسعير وإدارة التكاليف.
3. تحليل التحديات التي تواجه الفنادق الليبية في تطبيق نظم محاسبة فعّالة.

تساؤلات الدراسة:

1. ما مدى تطبيق نظم المحاسبة الفندقية في الفنادق الليبية؟
2. كيف تسهم هذه النظم في دعم القرارات الإدارية المتعلقة بالتسعير وإدارة التكاليف؟
3. ما أبرز التحديات والمعوقات التي تواجه الفنادق الليبية في هذا المجال؟

فرضيات الدراسة:

1. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى تطبيق نظم المحاسبة الفندقية وجودة القرارات الإدارية.
2. ضعف تطبيق المحاسبة الفندقية يؤدي إلى ضعف في دقة القرارات المتعلقة بالتسعير والتحكم في التكاليف.

منهجية الدراسة:

ستعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال مراجعة الأدبيات السابقة وتحليل واقع تطبيق المحاسبة الفندقية في الفنادق الليبية، بالإضافة إلى التحليل العملي لنتائج استبيان وزع على 50 موظفًا من جميع أقسام 10 فنادق مختلفة في ليبيا.

حدود الدراسة:

- **المجال المكاني:** تقتصر الدراسة على الفنادق العاملة في الدولة الليبية.
- **المجال الزماني:** تستهدف الدراسة الفترة الحالية (2024–2025) نظرًا للتغيّرات الاقتصادية.
- **المجال الموضوعي:** تركز على نظم المحاسبة الفندقية وتأثيرها على اتخاذ القرار الإداري.

مصطلحات الدراسة:

- **نظم المحاسبة الفندقية:** هي الأنظمة التي تهدف إلى تسجيل وتحليل وتفسير البيانات المالية الخاصة بالأنشطة الفندقية.
- **القرارات الإدارية:** هي القرارات المتعلقة بالتسعير، إدارة التكاليف، وتخصيص الموارد في المنشآت الفندقية.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة:

المبحث الأول: المحاسبة الفندقية، المفهوم والنشأة:

تُعدّ المحاسبة الفندقية من أهم الفروع التطبيقية المتخصصة في علم المحاسبة، إذ تمثل نظامًا متكاملًا لتسجيل وتبويب وتحليل وتفسير العمليات المالية التي تتم داخل المنشآت الفندقية، بما يساعد على توفير بيانات ومعلومات مالية دقيقة تسهم في تحقيق أهداف الإدارة الفندقية من تخطيط ورقابة وتقييم أداء واتخاذ القرارات الاقتصادية الملائمة.

وتكتسب المحاسبة الفندقية أهميتها من خصوصية النشاط الفندقي الذي يتسم بتعدد مراكز الإيرادات وتنوّع المصروفات اليومية وتداخل الأنشطة الخدمية، مما يستوجب تصميم نظام محاسبي مرن ودقيق يتلاءم مع طبيعة العمل في الفنادق

إن مفهوم المحاسبة الفندقية لا يقتصر على عملية تسجيل الإيرادات والمصروفات فحسب، بل يتجاوز ذلك ليشمل كافة الجوانب المالية المتعلقة بقياس الأداء التشغيلي وتقييم الكفاءة الاقتصادية لمختلف الأقسام داخل الفندق مثل قسم الغرف والمطاعم والمشروبات والمغسلة والمكاتب الأمامية وقاعات المؤتمرات وغيرها من المراكز التشغيلية التي تشكل في مجموعها الهيكل الاقتصادي للفندق (البكري، 2018).

فالمحاسبة الفندقية هي بمثابة لغة رقمية تعبّر عن نتائج النشاط الفندقي، وتوفّر للإدارة صورة واقعية عن الوضع المالي، بما يمكنها من اتخاذ قرارات رشيدة تتعلق بالتسعير وتخصيص الموارد وتحسين مستوى الخدمة وتحقيق التوازن بين الجودة والتكلفة.

وتستمد المحاسبة الفندقية أسسها من المبادئ العامة للمحاسبة المالية، غير أنها تتكيّف مع طبيعة النشاط الفندقي الذي يختلف عن الأنشطة التجارية أو الصناعية، لأن المنتج الفندقي هو خدمة غير ملموسة تُستهلك في لحظة إنتاجها، مما يجعل عملية القياس المحاسبي أكثر تعقيدًا (عبد العزيز،2020).

أولًا: نشأة وتطور المحاسبة الفندقية:

تُعد المحاسبة الفندقية من الفروع المحاسبية الحديثة نسبيًا مقارنةً بفروع المحاسبة التقليدية كالمحاسبة المالية أو محاسبة التكاليف، إلا أنّ جذورها التاريخية تمتد إلى بدايات تطور صناعة الفنادق والضيافة في العالم. فقد نشأت المحاسبة الفندقية استجابةً لحاجة المنشآت الفندقية إلى نظام محاسبي متخصص يواكب طبيعة نشاطها الخدمي المعقّد والمتنوع، ويساعدها على ضبط إيراداتها ونفقاتها في ظلّ بيئة تشغيلية تتسم بكثرة العمليات اليومية وتعدد مراكز الإيرادات. ومع توسّع صناعة السياحة عالميًا في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، بدأت الفنادق الكبرى في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية بتبني أساليب تنظيمية وإدارية متطورة شملت الاهتمام بالتسجيل الدقيق للمعاملات المالية وتحليل نتائج التشغيل لكل قسم من أقسام الفندق

في بداياتها، لم تكن المحاسبة الفندقية تُمارس كعلم مستقل، بل كانت الفنادق تعتمد على الأساليب التقليدية في التسجيل المحاسبي المستخدمة في الأنشطة التجارية العامة. فقد كانت الدفاتر المحاسبية تقتصر على حسابات الإيرادات والمصروفات الكلية دون فصل بين مراكز النشاط المختلفة داخل الفندق، مما أدى إلى ضعف في قدرة الإدارة على تحديد ربحية الأقسام ومعرفة نقاط القوة والضعف في الأداء المالي (البكري،2018).

ومع ازدياد حجم الفنادق وتعقّد أنشطتها التشغيلية، ظهرت الحاجة الماسة إلى تطوير نظام محاسبي متخصص يتلاءم مع خصوصية النشاط الفندقي القائم على تقديم الخدمات المتنوعة، وليس على بيع السلع المادية. وقد بدأ هذا التطور في الولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت سبّاقة في وضع الأسس الأولى لما يُعرف اليوم بـ "النظام المحاسبي الموحّد لصناعة الضيافة"، والذي شكّل الانطلاقة الحقيقية للمحاسبة الفندقية كمجال علمي ومهني قائم بذاته (عبد العزيز،2020).

شهدت عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين تطورًا واضحًا في الممارسات المحاسبية الفندقية مع تأسيس العديد من سلاسل الفنادق الكبرى مثل "هيلتون" و"شيرتون" و"ماريوت"، حيث أصبح الاهتمام بالمعلومات المالية الدقيقة عنصرًا أساسيًا في عملية الإدارة والرقابة. وفي هذه المرحلة بدأت الفنادق بتقسيم حساباتها إلى مراكز إيراد رئيسية كقسم الغرف والمطاعم والمشروبات، وإلى مراكز تكلفة مساندة كالمغسلة والمطبخ والصيانة والمشتريات. ومن هنا ظهر مفهوم "مراكز المسؤولية" في المحاسبة الفندقية، والذي شكّل نقلة نوعية في الفكر المحاسبي الفندقي من مجرد تسجيل شامل إلى تحليل مالي تفصيلي لكل قسم على حدة (عبد العزيز،2020).

ثانيًا: أهمية المحاسبة الفندقية:

تعد المحاسبة الفندقية من الركائز الأساسية في صناعة الضيافة والسياحة، إذ تمثل الأداة العلمية والعملية التي تسهم في ضبط الأداء المالي والإداري للفنادق والمنشآت السياحية على اختلاف أحجامها ومستوياتها، فهي ليست مجرد نظام لتسجيل الإيرادات والمصروفات، بل تعد منظومة متكاملة تهدف إلى تحقيق الرقابة المالية وتحليل نتائج الأعمال واتخاذ القرارات

الإدارية الرشيدة. وتنبع أهمية المحاسبة الفندقية من طبيعة النشاط الفندقي ذاته الذي يتسم بالتنوع والتعقيد من حيث تعدد مصادر الإيرادات وتنوع الخدمات المقدمة، فضلاً عن الارتباط الوثيق بين الجوانب التشغيلية والخدمية والإدارية، مما يجعل الحاجة إلى نظام محاسبي دقيق وشامل أمراً حيوياً لتحقيق الكفاءة الاقتصادية وضمان الاستدامة المالية

إن من أبرز مظاهر أهمية المحاسبة الفندقية أنها تمكّن الإدارة من تحديد التكاليف الحقيقية لكل قسم من أقسام الفندق كقسم الغرف والمطاعم والمقاهي وقاعات المؤتمرات وخدمات الغسيل والنقل وغيرها، وذلك من خلال نظام محاسبي فرعي يقوم على مبدأ مراكز التكلفة، وهو ما يسمح بتقييم أداء كل قسم على حدة ومعرفة نقاط القوة والضعف (كمال الدين، 2019، ص. 76).

وتبرز أهمية المحاسبة الفندقية أيضاً في كونها أداة رئيسية لتقييم الأداء المالي من خلال إعداد القوائم المالية الدورية كالميزانية العمومية وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية، بما يتيح للمستثمرين والإدارة العليا إمكانية متابعة الوضع المالي للفندق واتخاذ قرارات استراتيجية مبنية على بيانات واقعية. كما تمثل التقارير المحاسبية مصدراً موثوقاً للمعلومات اللازمة للتخطيط المستقبلي، إذ تساهم في التنبؤ بالإيرادات والمصروفات وفقاً للمواسم السياحية والظروف الاقتصادية العامة، وهو ما يجعلها أداة ضرورية في رسم السياسات المالية طويلة الأجل للفنادق (عبد الحميد، 2018، ص. 112).

ثالثًا: خصائص المحاسبة الفندقية:

تتميز المحاسبة الفندقية بجملة من الخصائص التي تجعلها تختلف عن غيرها من فروع المحاسبة التقليدية من حيث طبيعة النشاط والهيكل التنظيمي وطريقة إعداد التقارير المالية، إذ إن طبيعة النشاط الفندقي تقوم على تقديم خدمات متنوعة للنزلاء تشمل الإيواء والإطعام والترفيه والنقل وغيرها، وهي خدمات ذات طبيعة متغيرة وغير ملموسة في معظمها، مما يفرض على النظام المحاسبي الفندقي أن يكون مرناً ودقيقاً في الوقت ذاته ليستوعب هذا التنوع ويعكس صورة مالية واقعية لأداء الفندق. وتعد هذه الخصائص انعكاساً مباشراً لطبيعة صناعة الفنادق التي تجمع بين النشاط التجاري والخدمي والإنتاجي في آن واحد، مما يجعل المحاسبة الفندقية علماً تطبيقياً يتطلب إدراكاً عميقاً لمتطلبات الإدارة التشغيلية والمالية معاً.

إن أول ما يميز المحاسبة الفندقية هو تنوع مراكز الإيرادات والتكاليف، فالفندق لا يعتمد على مصدر واحد للدخل كما هو الحال في بعض الأنشطة التجارية، بل تتعدد مصادر الإيرادات فيه من أقسام مختلفة مثل قسم الغرف والمطاعم والمقاهي والمغسلة وخدمات النقل وتنظيم الفعاليات وغيرها، ولكل قسم نظام محاسبي فرعي خاص به يتطلب تتبعاً دقيقاً لحجم الإيرادات والمصروفات بهدف تحديد الربحية الفعلية لكل نشاط على حدة. وهذا ما يجعل نظام المحاسبة الفندقية قائماً على أساس "مراكز التكلفة والإيراد" بحيث يمكن قياس أداء كل قسم بصورة مستقلة مما يعين الإدارة على اتخاذ القرارات السليمة بخصوص التسعير أو التوسع أو ترشيد النفقات (عبد الحميد، 2018، ص. 112).

ومن الخصائص الجوهرية الأخرى للمحاسبة الفندقية اعتمادها الكبير على المحاسبة اليومية التفصيلية، حيث تتسم العمليات المالية في الفنادق بالتكرار المستمر والتنوع اليومي الكبير سواء في عمليات الحجز أو المبيعات أو الإنفاق، وهو ما يفرض وجود نظام محاسبي دقيق لتسجيل جميع العمليات فور حدوثها وبصورة يومية. وتعتمد الفنادق عادة على نظم محوسبة متقدمة تربط بين جميع الأقسام التشغيلية والمحاسبة المركزية بحيث تُسجّل كل معاملة تلقائياً من نقطة البيع إلى الدفاتر المحاسبية (كمال الدين، 2019، ص. 121).

رابعًا: أهداف المحاسبة الفندقية:

إن الهدف الأول للمحاسبة الفندقية هو توفير المعلومات المالية الدقيقة والموثوقة عن نشاط الفندق خلال فترات زمنية محددة، وذلك من خلال تسجيل وتحليل جميع العمليات المالية المتعلقة بالإيرادات والمصروفات والاستثمارات. فهذه المعلومات تشكل الأساس الذي تعتمد عليه الإدارة في قياس الأداء المالي واتخاذ القرارات الرشيدة المتعلقة بالتسعير والإنفاق وإدارة السيولة. ويكتسب هذا الهدف أهمية خاصة في القطاع الفندقي نظراً لتعدد الأنشطة وتنوع الخدمات مما يستلزم دقة عالية في جمع البيانات وتصنيفها بما يتيح الحصول على صورة شاملة عن الموقف المالي العام للفندق (قريرة، وعمامرة، 2018).

ومن الأهداف الأساسية كذلك تحقيق الرقابة المالية والتشغيلية، حيث تمثل المحاسبة الفندقية وسيلة فعالة لمراقبة موارد الفندق وحماية أصوله من الضياع أو سوء الاستخدام. ويتم ذلك عبر تطبيق نظم رقابة داخلية دقيقة تشمل كافة جوانب النشاط، مثل متابعة النقدية اليومية، ومراقبة المخزون في أقسام الأغذية والمشروبات، وضبط المصروفات التشغيلية. وتساهم هذه الرقابة في الكشف المبكر عن الانحرافات أو أوجه القصور في الأداء، مما يساعد على اتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب. وتُعد الرقابة المالية في الفنادق من الأهداف الحيوية نظراً لكثرة التعاملات النقدية اليومية وتعدد نقاط البيع داخل المنشأة (قريرة، وعمامرة، 2018).

المبحث الثاني: نظم المحاسبة الفندقية، المكونات والوظائف:

أولًا: مكونات نظام المحاسبة الفندقية:

يمثل نظام المحاسبة الفندقية مجموعة متكاملة من العناصر الفنية والإجرائية والتقنية التي تعمل معًا لتسجيل وتبويب وتحليل وتقرير المعاملات المالية اليومية والفصلية والسنوية داخل المنشأة الفندقية، ويشمل هذا النظام كل ما يلزم لضمان دقة البيانات المالية، وحماية الأصول، وتوفير معلومات موثوقة لصنع القرار الإداري والمالي والاستراتيجي. ويتكون النظام الفندقي النموذجي من عدة مكونات رئيسية مترابطة يمكن إجمالها في البنية التنظيمية للمحاسبة والفروع التشغيلية والتقارير والضوابط والإمكانات التكنولوجية والموارد البشرية والسياسات والإجراءات.

1. دفتر حسابات وهيكل الحسابات (Chart of Accounts)؛ وهو العمود الفقري لأي نظام محاسبي فندقي يحدد تسوية وتصنيف الحسابات بطريقة مفصلة تسمح بفصل إيرادات ومصروفات ومراكز تكلفة الفندق بحسب طبيعة النشاط (الغرف، الأغذية والمشروبات، المؤتمرات، الخدمات المساعدة، الخ) وكذلك تصنيف الأصول والالتزامات ورؤوس المال. ويجب تصميم هيكل الحسابات بحيث يدعم إعداد تقارير مراكز المسؤولية ويسهل تجميع البيانات لمتطلبات القوائم المالية الموحدة والرقابية، كما يتيح المرونة لإضافة حسابات جديدة مع توسع النشاط (طبيبل، &، وهيبة 2019) (قريرة، وعمامرة، 2018).
2. سجلات ومعاملات يومية متكاملة تشمل سجلات نقاط البيع (POS) لسلاسل المبيعات في المطاعم والمقاهي، وسجل الحجز وخدمات الاستقبال المرتبط بنظام إدارة الممتلكات الفندقية (PMS) الذي يسجل بيانات النزلاء والحجوزات والفواتير اليومية، وسجلات المخازن والمشتريات، وسجلات النقدية والودائع البنكية. تعمل هذه السجلات كقنوات إدخال للبيانات إلى النظام المحاسبي المركزي وتضمن تتبع كل معاملة من اللحظة التي تُولد فيها وحتى اندماجها في الدفاتر الرئيسية.
3. الدفاتر المساعدة والدفاتر العامة والقيود الختامية؛ حيث تُسجل القيود المحاسبية أولًا في الدفاتر الفرعية (مبيعات، مشتريات، مرتبات، نقدية، مدينون ودائنون) ثم تُجمع وتُرحل إلى الدفتر العام لإعداد ميزان المراجعة وقوائم المركز المالي ونتيجة الأعمال. وتُعد عملية الإقفال الدوري (شهرياً وربع سنوياً وسنوياً) من وظائف النظام الأساسية لضمان مطابقة مبادئ الاستحقاق والمطابقة في المحاسبة الفندقية.
4. نظام حسابات المدفوعات والتحصيل الذي يختص بإدارة الموردين، والفواتير المستحقة، والشيكات، وتسويات بطاقات الائتمان، ومتابعة حسابات النزلاء طويلة الأمد أو الشركات، وإجراءات تحصيل الديون. ويتضمن هذا العنصر ضوابط لمطابقة الفواتير مع أوامر الشراء وتفريغ إيصالات نقاط البيع والتسويات البنكية اليومية، وذلك لتقليل خطر الأخطاء والتلاعب (طبيبل & وهيبة، 2019).
5. الرقابة الداخلية والإجراءات والسياسات المحاسبية؛ وهي مجموعة من الضوابط التي تهدف إلى حماية أصول المنشأة والتحقق من صحة العمليات ومنع الاحتيال والأخطاء، وتتضمن الفصل بين مهام إصدار الفواتير وتحصيل النقدية وتسجيل القيود، اعتماد المستندات ودورة الموافقة على المصروفات، جرد المخزون الدوري، وضوابط الوصول إلى الأنظمة الإلكترونية والحسابات البنكية. وتُعتبر بيئة الرقابة ونظام التفويض والتواقيع جزءًا لا يتجزأ من سلامة النظام المحاسبي الفندقي.
6. إدارة النقد والخزينة التي تتضمن سياسات لإدارة الأرصدة النقدية اليومية، وطرق إيداع المبالغ، وسجل السلف والمستحقات النقدية، والتسويات البنكية، وإدارة السيولة لضمان قدرة الفندق على تغطية الالتزامات التشغيلية، كما تشمل التعاملات مع بطاقات الائتمان ورسومها وتسوياتها اليومية.
7. حسابات الأجور والمرتبات والموارد البشرية، والتي تتضمن حساب الرواتب، الاستقطاعات، البدلات، حسابات التأمينات والرواتب المؤقتة، وتكلفة العمالة المباشرة وغير المباشرة المخصصة للأقسام المختلفة، (صوالح واخرون 2023).
8. محاسبة المخزون وإدارة المشتريات، وهي ضرورية خصوصًا في أقسام الأغذية والمشروبات والمخازن العامة، وتشمل سياسات استقبال البضائع، تسعير تكلفة المخزون، نظام الجرد الدوري أو المستمر.
9. محاسبة الأصول الثابتة والصيانة، التي تتعامل مع تسجيل الأصول المادية (مباني، معدات، تجهيزات غرف، أثاث)، احتساب الإهلاك بحسب سياسات محددة، متابعة قيمة الأصول، وتسجيل نفقات الصيانة الرأسمالية مقابل المصاريف التشغيلية،
10. إعداد الموازنات والتخطيط المالي والتقارير التحليلية، ويشمل إعداد موازنات تشغيلية وسنة مالية وتوقعات نقدية وتقارير الانحرافات وتحليلها، كما يتضمن مؤشرات الأداء الرئيسية KPI مثل نسبة الإشغال، متوسط سعر الغرفة (ADR)، متوسط الإيراد لكل غرفة متاحة، وهامش الربح في الأقسام المختلفة، وتُستخدم هذه المؤشرات في اتخاذ قرارات التسعير والتسويق والتخصيص الاستثماري.
11. التقارير اليومية والتشغيلية والضريبية والمحاسبية النهائية، حيث يصدر النظام تقارير يومية مثل تقرير الإيرادات اليومي، تقرير تسوية الخزينة، تقرير المبيعات حسب نقاط البيع، وتقارير شهرية وسنوية لإدارة النتائج والقوائم المالية حسب معايير المحاسبة المعتمدة. كما يتضمن الامتثال للمتطلبات الضريبية الوطنية وإعداد تقارير ضريبة القيمة المضافة والالتزامات الضريبية (صوالح واخرون 2023).
12. التكامل التكنولوجي ونظم المعلومات (PMS, POS, ERP)، إذ يعتمد النظام الحديث على تكامل برامج إدارة الممتلكات الفندقية مع أنظمة نقاط البيع وأنظمة المخزون والرواتب والبرمجيات المحاسبية المركزية، بما يتيح سير بيانات أوتوماتيكي وتقليل المدخلات اليدوية وتحسين الدقة وسرعة إعداد التقارير. ويشمل ذلك نسخ احتياطية للبيانات، سياسات الأمن السيبراني، وحدود وصول المستخدمين.
13. المراجعة والتدقيق الداخلي والخارجي، إذ يجب أن يدعم النظام سهولة المتابعة من قبل مدققي الحسابات الداخليين والخارجيين عبر إتاحة المستندات المسندة، سياسات توثيق واضحة، وسجلات تدقيق لكل معاملة، مما يسهل التحقق من مطابقة القوائم المالية مع المعايير والسياسات.

ثانيا: وظائف المحاسبة الفندقية:

تُعد نظم المحاسبة الفندقية من الدعائم الرئيسة التي تقوم عليها الإدارة المالية الحديثة في مؤسسات الضيافة، إذ إنها تمثل الإطار المنظم لجمع البيانات المالية والتشغيلية وتبويبها وتحليلها وإعداد التقارير اللازمة لمختلف مستويات الإدارة. وتُعَدّ وظائف نظم المحاسبة الفندقية متعددة ومتداخلة، فهي لا تقتصر على تسجيل العمليات المحاسبية فحسب، بل تمتد لتشمل وظائف تحليلية ورقابية وتخطيطية، تسهم جميعها في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للفنادق وضمان كفاءتها التشغيلية والمالية:

1. تجميع البيانات المالية والتشغيلية المتعلقة بجميع الأنشطة التي يقوم بها الفندق، حيث يُسجل النظام الإيرادات الناتجة عن بيع الغرف والخدمات الإضافية كالمطاعم والمقاهي والمغاسل وقاعات الاجتماعات وغيرها، إلى جانب المصروفات التشغيلية المرتبطة بهذه الأنشطة مثل أجور العاملين والمشتريات ومصاريف الصيانة والطاقة. ويُراعى في هذا السياق تطبيق مبدأ الدقة والموضوعية في جمع البيانات باعتبارها الأساس في بناء التقارير المالية الموثوقة التي تعتمد عليها الإدارة في اتخاذ قراراتها المستقبلية (عبد الحميد،2018)
2. تصنيف البيانات وتحليلها وفقاً لطبيعة النشاط الفندقي الذي يتميز بتعدد مراكز الإيرادات والتكاليف، إذ يقوم النظام بتقسيم الحسابات إلى مراكز مالية وتشغيلية مثل قسم الغرف وقسم الأطعمة والمشروبات وقسم الخدمات العامة، مما يساعد في معرفة مساهمة كل مركز في النتائج الإجمالية للفندق. كما يسهم التحليل المحاسبي في تحديد الانحرافات بين الأداء الفعلي والمخطط، الأمر الذي يُمكّن الإدارة من تصحيح المسار وتحسين الكفاءة التشغيلية.
3. إعداد التقارير المالية والإدارية التي تُعرض بصورة دورية على الإدارة العليا، وتشمل هذه التقارير الميزانية العمومية وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية، إضافة إلى التقارير التشغيلية الخاصة مثل نسب الإشغال والعائد على الغرفة ومتوسط الإيراد اليومي وغيرها من المؤشرات التي تتيح تقييم الأداء المالي والتشغيلي بدقة. وتُعد هذه التقارير أداة فعالة في دعم قرارات الإدارة سواء على المدى القصير أو الطويل، كما تُستخدم في إعداد الخطط والميزانيات التقديرية ومتابعة تنفيذها.
4. الرقابة المالية والإدارية إذ تتيح نظم المحاسبة الفندقية متابعة حركة الأموال داخل الفندق من خلال نظام رقابة داخلية دقيق يمنع التلاعب والأخطاء، ويضمن سلامة الإجراءات المالية بدءاً من عمليات الحجز والتحصيل وصولاً إلى تسوية الحسابات الختامية. وتشمل الرقابة كذلك التحقق من مطابقة المصروفات للميزانية المعتمدة ومراقبة استخدام الأصول والمواد الغذائية والمستلزمات التشغيلية. وتُعد الرقابة من أهم أدوات الحوكمة المالية التي ترفع مستوى الشفافية والمساءلة داخل الفنادق (الشامي،2021)
5. توفير المعلومات اللازمة للتخطيط واتخاذ القرار إذ تمكّن الإدارة من التنبؤ بالإيرادات المستقبلية بناءً على البيانات التاريخية والمواسم السياحية، إلى جانب تقدير النفقات المتوقعة، مما يساعد في وضع خطط مالية وتشغيلية واقعية. كما تدعم هذه النظم قرارات التسعير، وإعادة هيكلة الأقسام، وتقييم كفاءة الاستثمارات، وبالتالي تسهم في تعزيز القدرة التنافسية للفندق في سوق الضيافة الذي يتسم بالتقلب والتغير المستمر (الزرقاني،2022)

ثالثًا: دورة المستندات المحاسبية في الفندق:

دورةُ المستندات المحاسبية في الفندق تمثّل العمود الفقري للنظام المحاسبي والتشغيلي؛ فهي تمرُّ بسلسلة مترابطة تبدأ من إنتاج المستندات المصدرية في نقاط العمليات المختلفة داخل الفندق ثم تمرّ بآليات التحقق والإثبات والترحيل والمراجعة وصولًا إلى إعداد القوائم المالية والتقارير الرقابية، مع إبقاء أثر تدقيقي يضمن القابلية للتحقق والشفافية.

المستندات المصدرية تبدأ في نقطة تقديم الخدمة أو الاستلام، حيث يصدر قسم الاستقبال إيصالات الحجز والفواتير الفندقية التي تسجّل تفاصيل إقامة النزيل وأي خدمات مترتبة على حسابه، ويصدر قسم الأغذية والمشروبات إيصالات نقاط البيع وأوامر الخدمة، كما تصدر المستندات في المخازن على شكل أوامر شراء وبيانات استقبال البضائع وبطاقات صرف مخزوني التي تُستخدم لقياس استهلاك المواد ومطابقتها مع المبيعات الفعلية، ويصدُر عن إدارة الموارد البشرية قائمة الرواتب وسندات صرف المرتبات وإيصالات الاستقطاعات التي تُزوِّد قسم الحسابات ببيانات تكلفة اليد العاملة (أبو زيد، 2020).

بعد إصدار المستندات تأتي مرحلة التحقق والموافقات حيث تُفحص المستندات من قبل مسؤولي الأقسام المختصة لتأكيد صحتها ومطابقتها للطلبات أو الخدمات المقدمة، ويشمل ذلك مطابقة فواتير الموردين مع أوامر الشراء وبيانات الاستلام، والتحقق من مطابقة إيصالات نقاط البيع مع تقارير الخزينة اليومية.

تتبع ذلك مرحلة التسجيل والقيود المحاسبية، حيث تُسجّل المستندات المفحوصة أولًا في الدفاتر المساعدة؛ فحركة المبيعات تُسجَّل في دفتر مبيعات أو نظام المرتبط مباشرةً بنظام إدارة الممتلكات الفندقية وحركات المشتريات تُسجَّل في دفاتر المشتريات وحسابات الدائنين، فيما تُدرج سندات الصرف والمستندات المخزنية في سجلات المخزون ودفاتر تكلفة البضاعة المباعة. وتُرحّل هذه القيود إلى الدفتر العام بشكل دوري (يوميًا أو أسبوعيًا حسب حجم الفندق)، ويُجرى هنا ترحيل إيرادات الغرف والمطاعم والفعاليات إلى حسابات الإيراد المختصّة، مع مراعاة مبادئ الاستحقاق والمطابقة في التعرف على الإيراد والتكاليف المصاحبة لها (عبد الحميد، 2018).

من أهم محطات الدورة عملية مفصلة تسمّى "تصفير اليوم" أو "التحقيق الليلي" والتي يقوم بها مراجع الحسابات الليلي/مُدقّق النوبات، حيث تُجمَع جميع مستندات اليوم من نقاط البيع وتُسوَّى حسابات النزلاء وتُغلَق الفترات اليومية ليُنتج

منها تقرير الإيرادات اليومي وتُعدّ التسويات اللازمة لتحويل الإيرادات إلى الحسابات البنكية أو خزينة الفندق، كما تُنشأ القيود الختامية اليومية التي تُعدُّ أساساً لميزان المراجعة اليومي.

بعد ذلك تُجرى التسويات البنكية اليومية أو الدورية التي تقارن إيصالات الإيداع والمقبوضات مع بيانات البنك وكشوف بطاقات الائتمان، وتصحيح الفروقات وإغلاق حسابات مدفوعات بطاقات الائتمان بعد الخصومات والعمولات، وهو عنصر حاسم في دورة المستندات لضمان دقة أرصدة النقدية.

في جانب حسابات المدفوعات، يتم استلام فواتير الموردين وإرفاقها بمذكّرات الاستلام وأوامر الشراء، ثم تُسجّل في دفاتر الحسابات الدائنة ويُعتمد جدول الدفع وفق تواريخ الاستحقاق وسياسات الائتمان، مع حفظ إيصالات النقد أو نسخ الشيكات كجزء من أثر التسوية. وفي حسابات المقبوضات تُسجّل إيصالات النقد والشيكات وإيصالات البطاقات وربطها بفواتير النزلاء أو حسابات الشركات مع متابعة التحصيل عن طريق إشعارات التحصيل وسجلات المتأخرات (صوالح واخرون 2023)

أما مستندات المخازن فتمرُّ بدورة خاصة تتضمن أمر الشراء، إيصال الاستلام، بطاقة المخزون، سند الصرف، وجرد مخزني دوري أو مستمر. تُستخدم هذه المستندات لحساب تكلفة المبيعات في أقسام الأغذية والمشروبات وتحديد الفاقد والهدر، وتخضع لمطابقة دورية بين السجلات والعينات الفعلية؛ وتُعدّ نتائج الجرد مدخلًا أساسياً لتقييد قيد الجرد السنوي أو الشهري وضبط حسابات المخزون في الدفاتر العامة (طبيبل & وهيبة، 2019).

فيما يخص مستندات الأجور والمرتبات، تمرّ البيانات من إدارة الموارد البشرية على شكل كشوف رواتب وسندات دفع وإثباتات حضور وانصراف، ثم تُراجع وتُعتمد من قبل الإدارة المالية قبل صرفها وتحميلها على حسابات التكلفة لكل قسم، وأرشفة وثائق الاستحقاقات والخصومات والتأمينات الاجتماعية كجزء من دليل الأجور والضرائب.

تُعدّ مستندات الأصول الثابتة من نوع سجلات الشراء، فواتير التوريد، إيصالات التركيب، وأوامر الصيانة، جزءًا من دورة منفصلة تُعرّف الأصول عند لحظة اقتنائها وتُدون في سجل الأصول الثابتة مع تحديد العمر الإنتاجي وسياسات الإهلاك، بينما تُسجَّل مصروفات الصيانة الرأسمالية مقابل المصروفات التشغيلية بناءً على المستندات الفنية وتقارير المديرة الفنية (صوالح واخرون 2023).

مع اقتراب نهاية الفترة المحاسبية تجري عمليات القفل الشهري والربع سنوي والسنوي التي تتطلب جمع كافة المستندات، إجراء التسويات اللازمة (مثل مخصصات الإهلاك، مخصصات الذمم المشكوك في تحصيلها، مخصصات الإغلاق الموسمي)، وإعداد قيود التسوية والقيود الختامية قبل إعداد ميزان المراجعة والقوائم المالية. وفي هذه المرحلة تلعب كشوف الجرد، تقارير الإيرادات اليومية، كشوف حسابات الموردين، وكشوف الرواتب دورًا محوريًا كمصادر للمعلومات التي تُبنى عليها القوائم النهائية.

أخيرًا، مع التحول الرقمي أصبح التكامل بين PMS وPOS وأنظمة المخزون والرواتب والنظام المحاسبي المركزي يمكّن من أتمته دورة المستندات إلى حد كبير؛ إذ تُولَّد القيود المحاسبية أوتوماتيكيًا من قواعد الربط وتُرفَع المستندات كملفات رقمية مرتبطة بالقيود، مع تطبيق ضوابط وصول متعددة المستويات وسياسات النسخ الاحتياطي والأرشفة الإلكترونية لضمان سلامة البيانات واستمرارية الأعمال.

رابعًا: التقارير المحاسبية الفندقية:

تُعد التقارير المحاسبية الفندقية أحد الركائز الأساسية في إدارة المنشآت الفندقية، إذ توفر صورة دقيقة وشاملة عن الأداء المالي والتشغيلي للفندق، وتُمكّن الإدارة من متابعة النتائج اليومية وتحليل الأداء واتخاذ القرارات الاستراتيجية والتشغيلية على أساس معلومات موثوقة. وتتميز هذه التقارير بخصوصية تمليها طبيعة النشاط الفندقي، الذي يجمع بين تقديم الخدمات المتنوعة، وإدارة الموارد المادية والبشرية، وتحقيق الربحية ضمن بيئة موسمية متقلبة، ما يجعل من الضروري إعداد تقارير محاسبية تفصيلية ودورية تشمل جميع جوانب النشاط.

1. بالتقارير اليومية وهي تقارير تشغيلية تصدر في نهاية كل يوم عمل وتشمل تقرير الإيرادات اليومي الذي يوضح إجمالي الإيرادات المتحققة من جميع أقسام الفندق، مثل الغرف، والمطاعم والمقاهي، وخدمات المؤتمرات، والمصروفات النقدية والمستحقة، مع تحليل فروقات الأسعار وحجم الإشغال ومؤشرات الأداء الرئيسية. كما تشمل هذه المرحلة تسويات النقدية والبطاقات المصرفية وإغلاق القيود اليومية لضمان مطابقة الدخل اليومي مع النقدية الفعلية والمبيعات المسجلة. وتُعد هذه التقارير أداة رئيسية لمراقبة الأداء اليومي واكتشاف أي أخطاء أو انحرافات في الوقت المناسب (كمال الدين،2019).
2. التقارير الأسبوعية والشهرية التي تهدف إلى تقديم صورة أكثر شمولية عن الأداء المالي للفندق خلال فترة زمنية أطول. وتشمل هذه التقارير قائمة الإيرادات والمصروفات لكل قسم، وتحليل التكلفة لكل وحدة إنتاجية أو خدمة مقدمة، وتقارير الأرباح والخسائر الجزئية والكلية،
3. إضافة إلى تحليل الانحرافات بين الأداء الفعلي والموازنة المعتمدة. وتُستخدم هذه التقارير كأداة للتخطيط المالي واتخاذ القرارات التشغيلية المتعلقة بالتسعير، والموارد البشرية، والمخزون، والمصروفات التشغيلية.
4. التقارير الفصلية والسنوية التي تُعَدّ على أساس القيود والدفاتر العامة، وتشمل الميزانية العمومية وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية، بالإضافة إلى القوائم التحليلية مثل تحليل نسب الربحية، ونسب السيولة، والعائد على الأصول، ومتوسط الإيراد لكل غرفة متاحة، ومتوسط سعر الغرفة. وتتيح هذه التقارير للإدارة العليا والمستثمرين والملاك تقييم

الأداء العام للفندق ومقارنته بالسنوات السابقة أو الفنادق المنافسة، كما تُستخدم في إعداد خطط التوسع والاستثمار وصياغة السياسات المالية المستقبلية (عبد الحميد، 2018).

5. في ظل التطور التكنولوجي، أصبح من الممكن إعداد التقارير المحاسبية الفندقية بشكل إلكتروني متكامل، حيث ترتبط أنظمة إدارة الممتلكات الفندقية (PMS)، وأنظمة نقاط البيع (POS)، وأنظمة المخزون، وأنظمة الرواتب، بالنظام المحاسبي المركزي للفندق، مما يسمح بإنتاج تقارير دقيقة وفورية، وتحليل البيانات بشكل أعمق، ومتابعة الأداء في الوقت الفعلي. ويتيح ذلك اتخاذ قرارات سريعة وفعالة، ويقلل الأخطاء البشرية، ويعزز القدرة على التخطيط الاستراتيجي.

الفصل الثالث: التحليل العملي للاستبيان: أولًا: تمهيد:

يُعد هذا الفصل من أهم فصول الدراسة، إذ يتناول الجانب التطبيقي الذي يُترجم الإطارين النظري والمنهجي إلى نتائج واقعية يمكن من خلالها الوقوف على مدى تطبيق نظم المحاسبة الفندقية في الفنادق الليبية، وقياس أثرها على عملية اتخاذ القرارات الإدارية.

وقد تم تصميم استبيان بحثي موجّه إلى موظفي عدد من الفنادق العاملة في ليبيا بمختلف أقسامها التشغيلية والإدارية، وذلك بهدف الحصول على بيانات دقيقة وشاملة تساعد على تحليل الواقع الفعلي لتطبيق النظام المحاسبي الفندقي ومدى كفاءته في دعم القرار الإداري (الشامي، 2021).

ثانيًا: تصميم أداة الدراسة (الاستبيان):

اعتمد الباحث في إعداد الاستبيان على مقياس ليكرت الخماسي، الذي تراوحت درجاته بين (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة)، بهدف قياس اتجاهات المبحوثين بدقة نحو فاعلية نظم المحاسبة الفندقية.

تكوّن الاستبيان من أربعة محاور رئيسية:

1. **المحور الأول:** البيانات العامة للمستجيبين.
2. **المحور الثاني:** فعالية النظام المحاسبي الفندقي.
3. **المحور الثالث:** دقة المعلومات وسهولة الاستخدام.

ثالثًا: توزيع عينة الدراسة:

تم توزيع عدد (50) استبيانًا على موظفي (10) فنادق عاملة في ليبيا، بحيث شملت العينة مختلف الأقسام الإدارية والتشغيلية، على النحو الموضح في الجدول التالي:

جدول رقم (1): توزيع العينة حسب القسم

رقم	القسم	عدد المستجيبين	النسبة المئوية %--
1	الإدارة المالية	15	30
2	الإدارة التشغيلية	12	24
3	الموارد البشرية	10	20
4	خدمات العملاء	13	26
5	المجموع	50	100

يتضح من الجدول أن أكبر نسبة من المستجيبين كانت من القسم المالي، تليه إدارة خدمات العملاء، مما يعكس اهتمام هذه الإدارات المباشر باستخدام النظام المحاسبي في أعمالها اليومية.

رابعًا: النتائج الإحصائية للمحاور الأساسية:

جدول رقم (2): تقييم فعالية النظام المحاسبي الفندقي

رقم	البند	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية %	التفسير
1	فعالية النظام المحاسبي	3.5	70	مرتفعة

يتبين أن النظام المحاسبي يُنظر إليه على أنه فعّال بدرجة مرتفعة، إذ أشار 70% من المستجيبين إلى رضاهم عن فعالية النظام في تحسين الأداء المالي والإداري.

جدول رقم (3): سهولة استخدام النظام المحاسبي

رقم	البند	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية %	التفسير
1	سهولة الاستخدام	3.0	60	متوسطة

تشير النتيجة إلى أن مستوى سهولة استخدام النظام يحتاج إلى تعزيز عبر مزيد من التدريب للموظفين على التعامل مع النظم الإلكترونية الحديثة.

جدول رقم (4): دقة المعلومات المحاسبية

رقم	البند	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية %	التفسير
1	دقة المعلومات	3.25	65	متوسطة إلى مرتفعة

ويُلاحظ أن أغلب المستجيبين أكدوا أن النظام يوفر معلومات دقيقة نسبيًا، إلا أن هناك حاجة إلى مراجعة دورية للبيانات لضمان اتساقها وصحتها.

جدول رقم (5): دعم اتخاذ القرارات التشغيلية والإدارية

رقم	البند	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية %	التفسير
1	دعم اتخاذ القرار	3.6	72	مرتفعة

يُستنتج من ذلك أن النظام المحاسبي الفندقي يقدّم دعمًا ملحوظًا لعملية اتخاذ القرار من خلال المعلومات التحليلية التي يوفّرها لإدارات الفنادق.

خامسًا: التحليل العام للنتائج:

تُبيّن نتائج الاستبيان أن نظم المحاسبة الفندقية في عيّنتنا تُقَيَّم بشكل إجمالي على أنها فعّالة وداعمة لاتخاذ القرار بدرجة نسبية جيدة (فعالية 70%، دعم القرار 72%)، بينما تُظهر مؤشرات سهولة الاستخدام (60%) ودقة المعلومات (65%) إمكانية وجود ثغرات تشغيلية وتقنية. هذه الخلاصة تُعطي انطباعًا مزدوجاً: وجود قيمة معلوماتية واضحة للنظام، مع حاجة لقيَم تشغيلية وتقنية لتحويل هذه القيمة إلى أداء مستدام ومؤثر على مستوى كل الفنادق. تُبيّن نتائج الاستبيان أن نظم المحاسبة الفندقية في عيّنتنا تُقَيَّم بشكل إجمالي على أنها فعّالة وداعمة لاتخاذ القرار بدرجة نسبية جيدة (فعالية 70%، دعم القرار 72%)، بينما تُظهر مؤشرات سهولة الاستخدام (60%) ودقة المعلومات (65%) إمكانية وجود ثغرات تشغيلية وتقنية. هذه الخلاصة تُعطي انطباعًا مزدوجاً: وجود قيمة معلوماتية واضحة للنظام، مع حاجة لقيَم تشغيلية وتقنية لتحويل هذه القيمة إلى أداء مستدام ومؤثر على مستوى كل الفنادق.

الخاتمة:

إن التحليل العملي للاستبيان الذي وُزّع على مجموعة من موظفي الفنادق الليبية قد كشف بوضوح عن واقع تطبيق نظم المحاسبة الفندقية ومستوى كفاءتها في دعم عملية اتخاذ القرارات الإدارية. فقد أظهرت البيانات المستخلصة من العينة، والتي شملت خمسين موظفًا من عشرة فنادق تنتمي إلى أقسام مالية وتشغيلية وإدارية متنوعة، أن هناك توجّهًا إيجابيًا عامًا نحو أهمية ودور نظم المحاسبة الفندقية، إذ أثبتت نتائج الدراسة الميدانية أن هذه النظم تُعدّ من أهم الركائز التي تستند إليها الإدارة في عمليات التخطيط، والرقابة، والتوجيه، واتخاذ القرار.

وقد بيّنت نتائج التحليل أن نسبة فعالية النظام المحاسبي الفندقي بلغت 70%، وهي نسبة تُعبر عن مستوى أداء جيد يدل على وجود نظام محاسبي فعّال نسبيًا في إدارة الأنشطة المالية والتشغيلية. كما أظهرت الدراسة أن النظام يساهم في دعم اتخاذ القرارات الإدارية بنسبة 72%، وهو ما يؤكد أن البيانات والمخرجات المحاسبية الصادرة عن النظام تُستخدم فعليًا كأساس لصياغة القرارات الإدارية اليومية والاستراتيجية، سواء في مجالات التسعير، أو إدارة التكاليف، أو تحسين الأداء التشغيلي العام.

ثانيًا: التوصيات:

استنادًا إلى النتائج التي تم التوصل إليها من خلال التحليل الإحصائي والميداني لآراء أفراد العينة، وإلى ما تم عرضه من مؤشرات كمية وكيفية حول فعالية نظم المحاسبة الفندقية في دعم عملية اتخاذ القرارات الإدارية، يمكن للباحث أن يقدم مجموعة من التوصيات العلمية والعملية التي تهدف إلى تطوير أداء النظام المحاسبي الفندقي في ليبيا، وتعزيز كفاءته ودوره الاستراتيجي في تحسين الأداء الإداري والمالي للفنادق، وذلك على النحو الآتي:

1. اعتماد معايير موحدة للمحاسبة الفندقية على مستوى الفنادق الليبية كافة، لتوحيد أسس القياس والإفصاح والمقارنة بين النتائج، مما يسهل عمليات التقييم والمراجعة الداخلية والخارجية
2. تحديث البرمجيات المحاسبية المستخدمة وربطها إلكترونيًا ببقية أنظمة الفندق (الحجوزات، المطاعم، المشتريات، المخزون، شؤون الموظفين) لضمان تكامل البيانات وسرعة استخراج التقارير.
3. اعتماد أنظمة محاسبية فندقية حديثة قائمة على الحوسبة السحابية (Cloud Accounting Systems) تتيح الوصول إلى البيانات في أي وقت ومن أي مكان، مما يعزز من سرعة اتخاذ القرارات.
4. إعداد برامج تدريبية دورية للمحاسبين والعاملين في الأقسام المالية حول استخدام النظم المحاسبية الحديثة، وتحليل البيانات المالية، وإعداد التقارير الإلكترونية.
5. تنظيم ورش عمل داخلية بالتعاون مع الجامعات والمعاهد المتخصصة في مجال المحاسبة الفندقية ونظم المعلومات، لرفع كفاءة الكوادر المحلية وربط الجانب الأكاديمي بالتطبيقي.

قائمة المراجع

أ. الكتب العربية

1. أبو زيد، محمد .(2020) .*نظم المعلومات المحاسبية في قطاع السياحة والفندقة* .جامعة الإسكندرية.
2. البكري، السيد عبد المطلب .(2018) .*المحاسبة في المنشآت الفندقية والسياحية* .دار النهضة العربية.
3. الزرقاني، محمود .(2022) .*تحليل الأداء المالي في الفنادق* .المكتب الجامعي الحديث.
4. الشامي، حسام الدين .(2021) .*المحاسبة الإدارية في المنشآت الفندقية* .منشورات جامعة دمشق.
5. عبد الحميد، سامي .(2018) .*المحاسبة في المنشآت السياحية والفندقية* .دار النهضة العربية.
6. عبد الحميد، عبد الفتاح عبد الحميد .(2019) .*المحاسبة الفندقية: المفاهيم والتطبيقات العملية* .دار الفكر الجامعي.
7. علي، كمال الدين .(2019) .*المحاسبة الفندقية: الأسس النظرية والتطبيقية* .دار وائل للنشر.
8. عمر، عبد العزيز .(2020) .*إدارة الفنادق والمحاسبة الفندقية الحديثة* .دار وائل للنشر.

ب. المقالات العلمية المنشورة في المجلات

1. قريرة، رشيد، وعمامرة، أسامة. (2018). مدى خصوصية المحاسبة الفندقية: دراسة ميدانية لفندق الطاسيلي بمدينة ورقلة .*مجلة إضافات اقتصادية، 2*(1).

ج. الدراسات والبحوث الجامعية

1. طبيبل، عبد السلام، وعبد الرحيم، وهيبة .(2019) .*محاسبة المؤسسات الفندقية وفق المخطط المحاسبي المالي* بحث جامعي، جامعة الجزائر.
2. صوالح، احميمة عاطف، وتجاني، ضياء الدين، وعطية، فيصل .(2023) .*واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الفندقية: دراسة حالة فندق لوس* مذكرة، ماستر أكاديمي، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي